اقتصاد

نواب: الدعم تلاشى في الموازنة..وبالدولار انخفض الدعم من ٦,٥ مليارات إلى ٣,٨

وزير المالية: إعطاء جزء من الراتب بالعملة الأجنبية يعارض مبدأ السيادة الوطنية

الوطن

عارض وزير المالية إسماعيل إسماعيل ما طالب به بعض أعضاء مجلس الشعب حول ضرورة أن يكون هناك جزء من الراتب بالعملة الأجنبية موضحاً أن ذلك يعارض السيادة الوطنية ولا يجوز التعامل إلا بالعملة الوطنية.

وأضاف الوزير خلال جلسة مجلس الشعب يوم أمس التي تمت فيها الموافقة على تقرير لجنة الموازنة والحسابات حول مشروع القانون المتضمن قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية لعام ٢٠١٦ والتوصيات الواردة فيه قائلاً: إن الحكومة عملت ما أمكن على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والاستمرار في تأمين الاحتياجات من السلع الأساسية وحوامل الطاقة والعمل على عقلنة الدعم وترشيده إضافة إلى تقديم الدعم الممكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي كما عمدت إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات بهدف التخفيف من آثار الأزمة التي تمر بها سورية كدعم وتعزيز المصالحة الوطنية التي تعد جزءاً أساسياً في ترسيخ الاستقرار.

لافتاً إلى أن الوزارة أنجزت نسبة كبيرة في مجال عملية التصنيف الضريبي واستيفاء ضرائب عادلة من المحال وتجار الذهب وفرض الرسوم الحقيقية.

وأوضح أن الإيرادات العامة للدولة تدنت في ظل ظروف الأزمة الراهنة نتيجة انخفاض وارداتنا من النفط الذي كان يؤمن ٣٨ بالمئة من إيرادات الموازنة إضافة إلى استيراد المواد الغذائية الأساسية كالقمح والنفط، مؤكداً أن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة حالياً هي سياسة دفاع وحرب ومواجهة.

وخلال الجلسة اتفق أعضاء مجلس الشعب أمس على ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية واضحة للدولة تعيد دور الدولة التنموي ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية والأهم إيجاد آلية فاعلة لضبط الأسواق في ظل ارتفاع الأسعار غير المبرر وتسعير الدواء وفق أسس سليمة.

بدوره عضو مجلس الشعب محمود دياب قال: «إن الموازنة العامة للدولة قد أظهرت في مضمونها أن هناك تلاشياً للدعم الاجتماعي والحقيقي للمواطن هذا الدعم الذي بدا واضحاً أنه يتلاشى شيئاً فشيئاً مع ارتفاع الأسعار لتحقيق الواردات الأكبر للخزينة العامة للدولة، ومن يدفع ضريبة هو المواطن الذي أصبح يحلم بتأمين الكثير من المواد الأساسية والضرورية لاحتياجاته».

مبيناً أن السبب الأساسي وراء ذلك إلى ارتفاع سعر الدولار وقرارات حاكم مصرف سورية المركزي عبر قنواته غير المسؤولة، «الأمر الذي يتطلب من الحكومة اتخاذ قرارات حكيمة تتناسب مع حجم الخطر الناتج عن ارتفاع سعر الدولار».

كما اعترف أعضاء المجلس بأن هناك مبالغة بالتوصيات والمقترحات رغم أنها ليست هي الطموح المطلوب مؤكدين ضرورة إيجاد آلية فاعلة لضبط الأسواق بسبب ارتفاع الأسعار غير المبرر وتسعير الدواء إضافة إلى ضرورة الاستمرار بتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وضبط سعر صرف الليرة السورية ومحاربة الهدر واتخاذ عقوبات رادعة بحق المحتكرين وزيادة الدعم المقدم لعناصر الجيش والقوات المسلحة.

بدوره عضو المجلس جمال حسانة قال: «إن الموازنة في عام ٢٠١٦ لم تزد الموازنة بنسبة ٤٢٦ ملياراً ولكن إذا أخذنا الأرقام المخصصة للدعم الاجتماعي ١٩٢ ملياراً هذا يعني أن الدعم الحكومي كان للرز والسكر والطاقة والخبز والاتصالات والنقل كلها مواد بحاجة للاستيراد فهذا يعني أن الدعم في عام ٢٠١٥ كان ٩٨٣ ملياراً وفق سعر الصرف الذي حددته الحكومة ٦,٥ مليارات دولار على حين في هذا العام لا يتجاوز الدعم الحكومي ٣,٨ مليارات دولار وفق سعر الصرف الجديد لذلك على الجميع أن يعلم أن مقدار الدعم تناقص بحدود ٤٢٪ الأمر الذي يؤكد أن الحكومة لم تزد مقدار الدعم بل انخفض».

وتساءل عن موضوع إعادة الإعمار الذي خصصته الحكومة بـ٥٠ مليار ليرة اليوم قائلاً: «يكون هناك إعادة إعمار والأرقام تؤكد أن هناك تراجع في النسب».

مشيراً إلى أن الحكومة تقول إن لديها اعتبارات لوضع الخطط الاستثمارية، منها الإقلاع بإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي، «مع العلم أنه وحتى تاريخه لم تورد الحكومة نظرياً ولا عملياً أي خطة، بأن هناك تغيراً في إعادة هيكلية الاقتصاد ولم تقل أنها ستقلع بإعادة هيكلة القطاع الصناعي والاقتصادي الذي يخلق آلاف من فرص العمل ويعيد دورة الحياة الاقتصادية ويسهم في تخفيض سعر الصرف هناك نقاط مبهمة بحاجة إلى إيضاح وهي برسم الحكومة».

ذرائع الحكومة

وفي سياق متصل قال عضو مجلس الشعب جمال رابعة: «تبقى ذرائع الحكومة ومبرراتها حاضرة في كل حديث أو شرح أو تحليل يفند الواقع الاقتصادي السوري أو دائماً تجد الشماعات التي تعلق عليها إخفاقاً أو بالحد الأدنى عدم القدرة على صياغة الحلول الحقيقية لمواجهة تداعيات الحرب على الاقتصاد وتبقى ظروف الحرب وقلة الموارد وانخفاض قيمة الليرة المسوغات وراء المشهد الاقتصادي الحالي المقيت».

> الحكومة لم تورد أي خطة لإعادة هيكلية الاقتصاد نظرياً ولا عملياً

وتابع: «هنا نطرح تساؤلات عدة في هذا الإطار، ألم تواجه سورية والجميع يتذكر ذلك أزمة اقتصادية خانقة في ثمانينيات القرن الماضي وكلنا يعرف كيف كان المواطن ينتظر ساعات وفي طوابير للحصول على الرز والسكر والخبز وحتى علبة المحارم الورقية، ومع ذلك استطاعت السياسة الاقتصادية حينها الخروج من النفق الاقتصادي المظلم باتجاه نمو اقتصادي واضح، والسبب بكل بساطة كان تدعيم الاقتصاد الوطني وتسيّد القطاع العام في قيادة وتوجيه الموارد الاقتصادية بعكس الذي كان متبعاً وما كان ينتهجه الفريق الاقتصادي في سنوات قبل الأزمة التي اعتمدت على سياسات كارثية من تحرير التجارة واقتصاد السوق التي أغرقت البلاد بسيول من السلع أطلقت النار على القطاع العام وقزمت دوره بتحييده عن قيادة السوق إضافة لنهشه ونخره بمعدلات فساد غير مسبوقة».

مطالباً بإعادة إحياء القطاع العام وإشراكه كقائد أساسي في عملية الإنتاج ومكافحة الفساد بكل صوره وفروعه وامتداداته بما يؤسس لنهضة اقتصادية ومعاناة لدخلنا القومي. «وأين كانت الحكومة ولدينا مساحات شاسعة يلفها الأمان والاستقرار لم تشهد حراكاً اقتصادياً حكومياً للاستثمار فيه ورفد السوق بسلع مهمة تسهم في دفع عجلة الإنتاج».

وأضاف: «البعض قد يبرر ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج نتيجة ارتفاع الدولار وهنا نقول إن استيراد تلك المستلزمات وتوظيفها حكومياً في بناء المنشآت وتأمين حاجة السوق وحصر متابعة ذلك بالقطاع العام كان سيكون أقل كلفة من الحاصل اليوم نتيجة التحركات الاستغلالية للتجار إضافة لما يحققه هذا الإجراء من فرص عمل للشباب ولاسيما في ظروف مادية عصيبة تكرر بأن إعادة تدعيم القطاع العام ومحاربة الفساد والاستفادة من تجاربنا هو ما يعيد الهيبة لاقتصادنا نمواً وقوة ومنعة».

رئيس لجنة الموازنة والحسابات حسين حسون تحدث عن جملة العوامل التي أدت إلى زيادة العجز المقدر في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦ ومنها تعثر وتوقف بعض المؤسسات والشركات الاقتصادية وعدم معالجة أوضاعها وعدم ضبط وترشيد الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الإداري غير المنتج منه وضعف إجراءات التحصيل لعدم وجود قاعدة بيانات خاصة بمكلفي الضرائب والرسوم تشمل جميع الفعاليات والمنشآت الاقتصادية، إضافة إلى عدم وجود نية صادقة وجادة في البحث عن مصادر ومطارح ضريبية جديدة ترفد خزينة الدولة بالسيولة اللازمة وتقوي مركزها المالي.

وبالأرقام تقدر اعتمادات مشروع موازنة عام ٢٠١٦ بمبلغ ١٩٨٠ مليار ليرة مقابل ١٥٥٤ مليار ليرة في موازنة العام الماضي أي بزيادة مقدارها ٤٢٦ مليار ليرة وبنسبة زيادة مقدارها ٢٧,٤١ بالمئة على حين تقدر اعتمادات العمليات الجارية بمبلغ ١٤٧٠ مليار ليرة مقابل ١١٤٤ مليار ليرة في موازنة عام ٢٠١٥ أي بزيادة مقدارها ٣٢٦ مليار ليرة وبنسبة زيادة ٢٨,٥ بالمئة.

وبلغت الاعتمادات المخصصة لمساهمة الدولة في تثبيت الأسعار أي الدعم الاجتماعي في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ مبلغ ١٩٢,٢٥ مليار ليرة، مع الإشارة إلى أنه لم يتم إدراج ما يقابل كامل الالتزامات الناجمة عن هذه الدعومات وبالتالي فإن كامل مبالغ الدعم الاجتماعي تقدر بمبلغ ٩٧٣,٢٥ مليار ليرة.

وتقدر الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات في مشروع موازنة ٢٠١٦ بمبلغ ٣٧٢,٠٧ مليار ليرة أي بزيادة مقدارها ٥٦,٠٢ مليار ليرة عن الاعتمادات المخصصة لهذا الباب في موازنة عام ٢٠١٥.

٣٦٩٠ «عملية» تهريب في تسعة أشهر و«الجمارك» تحصل غرامات بأكثر من ٤,٢ مليارات ليرة

محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام الجمارك مجدي الحكمية لـ«الوطن»عن قيام عناصر الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب بتحقيق ٣٦٨٩ قضية لدى الإدارة بما فيها المصادرات خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥/٤/١٣ ولغاية ٢٠١٥/١١/١١، وأنه تم تحصيل غرامات بقيمة تزيد على ٤,٢١١ مليارات ليرة سورية.

مبيناً أن قرار الإدارة بعدم دخول العناصر إلى المحلات كان بهدف تجفيف منابع ومصادر التهريب وذلك عن طريق تجفيف المستودعات التي تمرر البضائع والسلع المهربة بجميع أنواعها إلى المحال، مؤكداً بأن الفكرة أعطت نتائجها بشكل جيد في حينها، موضحاً أن ما دفع الإدارة إلى إعادة النظر بقرارها السابق والسماح لعناصر الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب بالدخول إلى المحلات التجارية يعود إلى قيام البعض باستغلال قرار عدم الدخول إلى المحال وقيامهم بتخزين المهربات في المحال ما أدى إلى زيادة وجود البضائع المهربة وتدفقها الشديد إلى الأسواق والمحال.

ولفت الحكمية إلى وضع ضوابط وإجراءات لدخول عناصر الضابطة الجمركية وعناصر مديرية مكافحة التهريب إلى المحلات وحتى دخولها إلى المستودعات، وأهمها أن تكون من دون أي مظاهر مسلحة وأن تكون برفقة أحد أعضاء غرفة التجارة أو الصناعة وبوجود كشاف ممتهن وخبير بالبيانات الجمركية من مديرية مكافحة التهريب، مضيفاً بأنه تم مؤخراً اتخاذ قرار من إدارة الجمارك العامة بتحديد مهمة الدخول إلى المدن فقط بضابطة المركز لضمان عدم حصول تعارض بين الدوريات وضمان عدم دخول أكثر من دورية إلى المحل نفسه.

وأوضح الحكمية أن الإدارة قامت بإجراءات أخرى كزيادة عدد الدوريات وأوامر التحري الصادرة بحق جميع المحال والمستودعات، تنفيذاً لتوجيهات رئاسة الحكومة بضرورة التشدد لجهة ضبط الأسواق، بسبب وجود مواد غذائية وزراعية وكهربائية وألبسة في الأسواق وخاصة من مصدر تركي بصورة غير نظامية.

وعن الحلول والإجراءات التي قامت بها مديرية الجمارك لتسهيل انسياب البضائع السورية المصدرة إلى العراق أوضح الحكمية أنه بسبب خروج أمانة التنف عن السيطرة بعد استيلاء العصابات الإرهابية المسلحة عليها وبهدف إيجاد مخرج للبضائع ودعم الصادرات المحلية وخاصة الزراعية، قامت إدارة الجمارك بالتعاون مع وزارة المالية ووزارة الاقتصاد بإيجاد أمانتين جمركيتين هما الضمير وأثريا، كأمانتين بديلتين عن أمانة التنف وخاصتين بالتصدير فقط، أمانة الضمير تستقبل البيانات المعدة للتصدير إلى العراق حصراً، وأمانة إثريا تستقبل البضائع المعدة للتصدير والبضائع الذاهبة إلى الداخل السوري كحلب والحسكة.

مؤكداً أن الإدارة استطاعت الحصول على أغلب البيانات التي كانت موجودة لدى أمانة نصيب قبل وقوعها تحت سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة من خلال أرشيف الإدارة.

رئيس لجنة سوق الهال: البحر لا يناسب الخضار والفواكه ولابد من البر

الوطن

كشف رئيس لجنة أسواق الهال بدمشق رامز السمان، عن انحسار كبير في الخضر والفواكه والغذائيات بمختلف أنواعها سوف تشهده الأسواق المحلية وفي مختلف المحافظات في غضون شهر من الآن، في حال لم تؤمن الحكومة منفذاً أو معبراً جمركياً برياً كطريق تجاري في الاتجاهين استيراداً وتصديراً.

مبيناً أن البلاد باتت في أمس الحاجة إلى طريق بري خلال هذه الأيام بعد إغلاق معظم المنافذ البرية، مشيراً إلى استمرار عمل طرق برية محدودة أمام حركة التجارة للبضائع والمواد الغذائية والتي لا تسد حاجة البلاد من المواد والبضائع حالياً، أبرزها طريق القامشلي والجزيرة وطريق آخر في المنطقة الشمالية عبر حلب وهو متذبذب سرعان ما يتم إغلاقه بعد فتحه لمدة وجيزة، وأن المنطقة الساحلية لا تكفي وحدها حيث إن الأصناف المتوافرة فيها محدودة وتتمحور حول الحمضيات، وأضاف إن صعوبة العبور والمرور بين المحافظات تعرقل التجارة الداخلية بين الأسواق المحلية المختلفة وتحد من عمليات نقل المنتجات المحلية من المحاصيل الزراعية للخضر والفواكه في ظل حاجة العاصمة إلى طريق بري.

وحذر من أن الأسواق باتت مهددة بالندرة من الخضر والفواكه في غياب أي خط تصدير أو استيراد بري، ونحن في أواخر مواسم الكثير من المنتجات الزراعية المحلية مثل البندورة والبطاطا والخيار والكوسا والباذنجان وغيرها، والتي يتم استيرادها عادة من مصر والأردن في مثل هذه الأيام التي تمثل نهاية مواسمها المحلية عندما كانت الطرق والمنافذ الجمركية البرية مفتوحة، حيث تبدأ عمليات استيراد البندورة والخيار والبطاطا في منتصف الشهر ١٢ من كل عام.

ودق السمان ناقوس الخطر بالنسبة للبندورة والبطاطا والخيار للموسم القادم حيث توقع أن يشهد هذان الصنفان عزوفاً كبيراً عن زراعتهما من الفلاحين نتيجة لأسعارهما الرخيصة خلال الموسم الجاري.

علماً أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عملت في وقت سابق على تبني سياسة خاصة في منح إجازات وموافقات الاستيراد للمواد الغذائية الأساسية ومستلزمات إنتاج الغذائيات ما يسهم في توافرها وتخفيض أسعارها في الأسواق، وذلك من خلال تحديد أولويات الاستيراد الموسمية ضمن إطار تحسين التجارة الخارجية وبما يتوافق مع متطلبات تحقيق التوازن في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، ومن أبرز هذه الأولويات تأمين الاحتياجات الضرورية للسوق من السلع الغذائية والمواد الأساسية الداخلة في الصناعات الغذائية من خلال اعتماد سلة غذائية متكاملة.

وبيّن السمان من جانب آخر أن خيار الطريق البحري والبواخر لا يتلاءم كثيراً مع الخضر والفواكه التي تتعرض للتلف السريع والعطب عبر البحر، حيث لا تتوافر خدمات التبريد في معظم الأحيان في النقل البحري باستثناء كلف النقل الباهظة عبر البحر، يضاف إليها ارتفاع كلف النقل والأجور في ميناءي طرطوس واللاذقية، ما يؤشر –حسب السمان– إلى لجوء الكثير من المصدرين والمستوردين السوريين إلى إجراء عملياتهم التجارية عبر ميناء بيروت طمعاً بالكلف الأقل لحركة التجارة عبر هذا الميناء، وأوضح أن البلد بحاجة ماسة إلى دولار التصدير ولا يوجد طريق بري وهو الحامل الأساسي لدولار التصدير، وخاصة في تصدير الخضر والفواكه وهي عماد البلد، حيث كانت أسواق الهال تصدر نحو ٣٠٠ كونتينر يومياً إلى خارج سورية من الخضر والفواكه.

تموين دمشق تخالف فقط ٤ وسائط نقل يومياً.. والسبب عدم تعاون الراكب!

عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عماد الأصيل أنه تم ضبط ١٠٠٠ مخالفة نقل في مدينة دمشق وحدها منذ بداية العام وحتى نهاية أيلول الماضي وجاء تصريح الأصيل بعد سؤال توجهت به «الوطن» له عن حالة الفوضى والانفلات التي يمارسها أصحاب وسائط النقل العامة وخاصة لجهة التلاعب بالأجور والتعرفة وهو ما تشكو منه شريحة واسعة من المواطنين وخاصة الذين يستخدمون النقل الداخلي بشكل يومي.

حيث بين أن عدد المراقبين المتاح غير كاف ولا يمكن للمراقبين وحدهم متابعة جميع المخالفات والتجاوزات التي تحصل في مركبات النقل العامة وأنه لابد أن يكون هناك تعاون من الركاب أنفسهم لجهة الإبلاغ عن التجاوزات التي يتعرضون لها وخاصة أن معظم المخالفات تكون تقاضي زيادة في التعرفة وعدم تجزئة التعرفة من السائق وأن الكثير من دوريات حماية المستهلك لدى عملها تحاول الاستفسار من الركاب عن تقاضي السائق لأي زيادة في الأجر وخاصة في باصات النقل الداخلي أو سيارات الميكرو سرفيس العاملة على الخطوط حيث يتحفظ معظم الركاب ولا يقدمون أي شكوى أو إفادة رغم أنهم يكونون قد تعرضوا لدفع زيادة في الأجور ويكتفي معظمهم في الحديث عن هذه المخالفات بعد رحيل الدورية.

وعن التجاوزات الحاصلة على خطوط النقل بين المحافظات أوضح أن الوزارة توجه بشكل مستمر على دوريات حماية المستهلك المعنية بهذه الخطوط بالتشدد في متابعة المخالفات وتنظيم الضبوط واتخاذ الإجراءات المناسبة حسب كل مخالفة، ورغم ذلك لم يخف معاون الوزير أن مسألة تبدل سعر الصرف المستمر ونقص المحروقات أحياناً شكلت أهم الأسباب في حدوث الفوضى ومحاولة السائقين والشركات فرض ما يناسبهم من الأجور على الركاب وهو مرفوض من الوزارة وأن ذلك ينسحب على سيارات الشحن ومركبات نقل البضائع والخضر بين المحافظات حيث باتت أجورها مرتفعة جداً والسبب دائماً إما عدم توافر المحروقات وتأمينها من السوق الحرة أو انخفاض سعر صرف الليرة أمام الدولار وأن أعمال الصيانة والتصليح وقطع الغيار التي تحتاجها هذه المركبات يتم تسعيرها بناء على سعر الصرف.

وفي حديث متصل مع معاون مدير التجارة الداخلية بدمشق محمود الخطيب بين أن قيمة مخالفة النقل ٢٥ ألف ليرة وفق قانون التموين الجديد بدلاً من ١٠ آلاف ليرة سابقاً وأنه يتم حجز المركبة المخالفة لمدة ١٠ أيام حجزاً إدارياً وفي حال تمت المصالحة على المخالفة خلال هذه الفترة يفك حجز المركبة على حين في حال انتهاء فترة الحجز دون المصالحة على المخالفة يفك حجز المركبة ويتم إرسال الضبط إلى وزارة المالية لتحصيل المخالفة عن طريق الجباية.

كما نوه الخطيب إلى أن معظم المخالفات التي تم تنظيمها مؤخراً تعود لعدم الإعلان عن التعرفة أو تقاضي زيادة في الأجور حيث تم تنظيم نحو ٢٠٠ مخالفة مؤخراً معظمها بهذا الخصوص.

وبجمع الرقمين الواردين عن إجمالي عدد المخالفات يتضح أن العدد الكلي لهذه المخالفات وصل منذ بداية العام الحالي إلى نحو ١٢٠٠ مخالفة نقل وهو ما يشير إلى تسجيل ٤ مخالفات كل يوم في مدينة دمشق.